المجلة التاريخية المصرية ٥٧ (ديسمبر ٢٠٢٣) ١٠٩-١٣٠

# إشكالية الدين والسياسة في عهد المتوكل

# ٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٧-٨٦١م

# The problem of religion and politics

# In the era of al-Mutawakkil

# 232-247 / 847-861

د. محمود العبيدي (*)

## ملخص

إن التنازع على السلطة الدينية بين الزعماء الدينيين وبين السلطة السياسية الحاكمة، دفع بالسلطة الحاكمة إلى اتخاذ مواقف عقائدية معينة بغية كسر شوكة هذه الزعامات خدمة لمصالحها السياسية، كما في عهود المأمون والمعتصم والواثق.

وأما ما ينسبه بعض المؤرخين إلى المتوكل من أنّه ناصر السنة ورافع المحنة التي أصابت علماء أهل السنة قبله، فإنه قول غير دقيق إذ لم يكن في حقيقته سوى عمل سياسي اقتضته الظروف والأحوال بأن تتصالح السلطة السياسية مع الزعامات الدينية.

(*) مدير دائرة مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي.

## Abstract

The conflict over religious authority between religious leaders and the ruling political authority prompted the ruling authority to take certain ideological stances in order to break the thorn of these leaders in service of their political interests, as they were in the eras of Al-Mamoun, Al-Moatasem and Al-Mutawakkil.

As for some historians pointing out that al-Mutawakkil is a supporter of the Sunnah and a lifter of the ordeal that afflicted the Sunni scholars before him, then this is an inaccurate statement, as it was, in reality, nothing but a political action necessitated by circumstances and friendships that the political authorities reconcile with the religious leaders.

**مقدمة:**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما ينسب إلى الخليفة المتوكل من أنه ناصر السنة ورافع المحنة التي عانَى منها علماء أهل السنة في عهود المأمون والمعتصم والواثق، وفيما إذا كان هدفه دينيًّا أو سياسيًّا.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يوطأ له بما طرح الحكام العباسيون من حقهم المطلق في الحكم باعتبارهم ورثة النبي ﷺ، وموقف العلماء من فقهاء ومحدثين من السلطة الجديدة، والتنازع في القيادة الدينية للأمة بينهم وبين السلطة السياسية، ومحاولة كبح جماح القيادات الدينية في عهود المأمون والمعتصم والواثق باضطهاد ممنهج قام على التصفية الجسدية والتأبيد في الحبوس، ليأتي الخليفة المتوكل فيرفع المحنة ويعلن المصالحة مع العلماء.

وتناول البحث بشيء من التفصيل موقف المؤرخين من صنيع المتوكل هذا، وعزوهم ذلك إلى دوافع دينية، ثم عُني ببيان الدوافع الحقيقية لهذا التوجه وأنها دوافع سياسية محضة اقتضتها ظروف المرحلة ومحاولة التصالح مع هذه الفئة وجلبها إلى جانب الدولة.

ومن أجل بيان صحة ما ذهب إليه الباحث في هذا المجال، ضرب الباحث مثلين ظاهرين، أولهما استمرار صلب جثة أحمد بن نصر الخزاعي بسامراء ونصب رأسه ببغداد مدة خمس سنوات مضين من عهد المتوكل، وأكثر من ثلاث سنوات بعد إعلانه رفع المحنة مع توجس شديد عند إنزالهما ودفنهما.

وأما المثل الثاني فهو موقفه من أبرز رموز أهل السنة يومذاك هو الإمام أحمد بن حنبل حيث شَدّد المراقبة عليه في بغداد، ومنع من الاتصال بالمحدثين والتحديث، ثم محاولة فرض الإقامة الجبرية عليه في سامراء، ثم الإقامة الجبرية ببغداد وعدم السماح له بالتحديث إلى حين وفاته، مما يدل على أنَّ الداوفع لم تكن دينية وإنما كانت مصالح سياسية بحتة.

**توطئة:**

قامت الدعوة العباسية منذ مطلع القرن الثاني الهجري على العمل بالكتاب والسنة والرضا من آل رسول الله ﷺ[١]، وكانت الحرب الدعائية بين أنصار الأمويين والعباسيين قائمة على قدم وساق في أثناء الدعوة لا سيما بين علماء الدين[٢].

وحين قامت الدولة العباسية سنة **١٣٢**هـ بدأ العباسيون سياسة جديدة في نظرية الحُكم لم تكن معروفة من قبل، تقوم على مبدأ الوراثة في الحكم للنبي ﷺ، وهو مبدأ لم يقل به أسلافهم الأمويون الذين كانوا يعينون ولاة عهودهم من بعدهم، ولكنهم لم يدعوا يومًا من الأيام أنَّ حقهم في الحكم إنما جاء عن طريق وراثة النبوة، مع أنّه كان محصورًا في الأسرة الأموية، فقد قال داود بن علي في خطبته عند بيعة أبي العباس السفاح بالخلافة: "الحمد لله شكرًا شكرًا الذي أهلك عدونا وأصار إلينا ميراثنا من نبينا محمد ﷺ"[٣]، ونتيجة لذلك اتجه العباسيون إلى الحكم المطلق الذي لا ينازعون في شيءٍ منه[٤]، فقد أعلن أبو جعفر المنصور صراحة حقهم الإلهي في هذا الحكم نتيجة الوراثة النبوية حينما قال في خطبة له ببغداد: "إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه، أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه"[٥].

---

(١) مجهول، أخبار الدولة العباسية، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠م، ص٣٦٥، المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م)، البدء والتاريخ، بور سعيد، بدون تاريخ ج٦، ص٦٢.

(٢) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص ٢٩٠.

(٣) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، ١٩٦٥م، ج٧، ص٤٢٦.

(٤) الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، وزارة الشباب، عمان، ١٩٩٥م، ص ٢٠.

(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص٨٩.

ويلاحظ أنَّ المظالم الكثيرة التي صاحبت قيام الدولة العباسية والتوسع في سفك دماء المناوئين من مثل كثرة سفك أبي مسلم لدماء الآلاف من المناوئين[١]، ومثل مجزرة نهر أبي فطرس حيث قام عبد الله بن علي بقتل عدد من رجالات البيت الأموي سنة ١٣٢هـ/ ٧٥٠م بشكل بشع بعد أن أمنهم[٢]، وغيرها جعلت العلماء المسلمين لا يجدون فرقًا بين الحكم الأموي والحكم العباسي، ولذلك شارك الكثير منهم في بعض الحركات المناوئة للدولة العباسية، مثل حركة محمد بن عبد الله بن الحسن في الحجاز وأخيه إبراهيم في البصرة، انتصر لها أكثر العلماء، منهم مالك بن أنس في المدينة[٣]، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت في الكوفة[٤] وغيرهما من كبار

---

[١] ابن سعد، محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ/٨٤٥م)، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م، ج٩، ص٣٧٤، والطبري، تاريخ ج٧، ص٤٥٩، ٤٦٦، والبلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، أنساب الأشراف، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م، ج٤، ص١٦٨، ١٦٩.

[٢] ابن حبيب، محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ/٨٥٩م)، المحبر، تحقيق إيلزه ليخن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دون تاريخ، ص٤٨٥، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م)، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٣٧٢، الطبري، تاريخ ج٧، ص٤٤٣، المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، التنبيه والإشراف، دار الصاوي، القاهرة، دت، ص٢٨٥، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، ج٣ ص٥٩٠.

[٣] الطبري، تاريخ، ج٧، ص٥٦٠، والأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ/٩٦٧م)، مقاتل الطالبيين، تحقيق سيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص٢٨٣، وابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/١٢٠١م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٩٩٢م، ج٨، ص٦٤، وابن الأثير، علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م، ج٥، ص١١١.

[٤] الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦١، والخطيب، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ/١٠٧١م)، تاريخ مدينة السلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م، ج١٥، ص٤٥٢.

العلماء، وكان سفيان بن سعيد الثوري من المناوئين للحكم العباسي الجديد بحيث أن أبا جعفر المنصور أراد صلبه[١].

**التنازع على سلطة المجتمع وامتحان العلماء:**

ومع أنَّ الخلافة العباسية سعت إلى التواصل مع العلماء كجزء من الالتزام بالواجهة الدينية ومظهر من مظاهر إضفاء الشرعية على حكمهم تجاه عوام الناس الذين عادة ما يتأثرون بأقوال العلماء والوعاظ ونحوهم[٢]، لكنها كانت تراقب بحذر مديات تأثيرهم على العامة ومنافسة سلطة الدولة في السيطرة على المجتمع، لا سيما في وقت الأزمات، فقد فقدت السلطة السياسية سيطرتها على بغداد على إثر النزاع بين الأمين والمأمون ومقتل الأمين وبقاء المأمون في خراسان بين سنتي ١٩٨-٢٠٢هـ/٨١٣-٨١٧م، ففقد الأمن، وآذى الفساق والشطار الناس، وقطعوا الطرق ونهبوا الأموال علانية، تصدى لهم بعض علماء الدين لحفظ الأمن، ونجحوا في ذلك، فكانت سلطتهم بديلة عن سلطة الدولة[٣]، وكان هذا من الأمور التي جعلت المأمون حينما عاد إلى بغداد أن يفكر بتحجيم هذا النفوذ وضرورة أن يكون العلماء دائمًا تحت مظلة الدولة يأتمرون بما تصدره من الأوامر، ففي سنة ٢٠٤هـ/٨١٩م أصدر أمرًا ينهى فيه أن يأمر أحد بمعروف أو ينه عن منكر[٤]، قال عبد الصمد بن موسى بن محمد الهاشمي المعروف بابن المهتدي (ت

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ/١٣٤١م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٦، بيروت، ١٩٩٢م، ج١١، ص١٦٧، والذهبي، سير ج٧، ص٢٥١.

(٢) العبيدي، محمود، موقف علماء أهل السنة من السلطة السياسية في العصر العباسي الأول، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠١٧م، ص١٣٣.

(٣) الطبري، تاريخ، ج٨، ص٥٥١-٥٥٢.

(٤) الخطيب، تاريخ، ج٨، ص٣٠٠.

٢٤٥هـ/٨٥٩م) [١]: "لما دخل المأمون بغداد نادى بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك أن الشيوخ ببغداد كانوا يحبسون ويعاقبون في المحال"[٢]. ثم نادى بعد ذلك بضرورة امتحان العلماء في مسألة خلق القرآن، ومعاقبة كل ما لا يقول: إن القرآن مخلوق، وهو أمر كانت الغاية منه معرفة مدى طاعة عالم الدين للسلطة السياسية، فاضطهد غير القائلين بخلق القرآن في عهده، ثم اشتد الأمر في عهد المعتصم والواثق، فكان أول الممتحنين في بلاد الشام أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني (١٤٠-٢١٨هـ/٧٥٧-٨٣٣م) [٣] الذي نفي إلى بغداد فحبس فيها إلى أن مات[٤]، واستهدف ببغداد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ/٧٨٠-٨٥٥م) في عهدي المأمون والمعتصم، حيث ضرب في عهد المعتصم بالسياط وحُبس المدة الطويلة[٥]. واشتد الأمر على عهد الواثق، فقد اضطر الإمام أحمد إلى الاختفاء طيلة عهده[٦]، واستهدف في مصر عدد من العلماء بالامتحان؛ كان من أبرزهم نعيم بن حماد الخزاعي المروزي نزيل مصر أحد المحدثين المشهورين وأودع السجن مدة ست سنوات إلى حين وفاته سنة ٢٢٩هـ/٨٤٣م[٧]، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي أنجب تلامذة الإمام

---

[١] ترجمته في: الخطيب، تاريخ، ج١٢، ص٣٠٦، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص١١٧١.

[٢] الخطيب، تاريخ، ج١٤، ص٣١١.

[٣] تنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٣٧٠-٣٧٣.

[٤] ابن سعد، الطبقات الكبير، ج٩، ص٤٧٧.

[٥] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص١٠٣٧، وسير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨١م، ج١١، ص٣٤٢-٣٤٣.

[٦] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص١٠٤٨.

[٧] تنظر تفاصيل ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبير، ج٩، ص٥٢٧، والبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٨-١٣٦٢ه، ج٨، الترجمة (٢٣٢٧)، وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ/٩٣٨م)، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن،=

الشافعي الذي توفي ببغداد محبوسًا سنة ٢٣١هـ/ ٨٤٥م[١].

أما الشخصية الممتحنة الأخرى ذات البعد السياسي فهي شخصية أحمد بن نصر بن مالك الخزاعي[٢] الذي قتله الواثق بنفسه سنة ٢٣١هـ/ ٨٤٥م، وصلب جسده في سامراء، وحمل رأسه إلى بغداد فنصب في الجانب الشرقي وجعلت عليه سرية حراسة وبقي الجسد مصلوبًا بسامراء والرأس ببغداد أكثر من ست سنوات، فقد قال محمد بن إسحاق السراج (٢١٨-٣١٣هـ/ ٨٣٣-٩٢٢م)[٣]: "قتل أحمد بن نصر بن مالك يوم السبت غرة رمضان سنة إحدى وثلاثين، وأنزل برأسه وأنا حاضر ببغداد يوم الثلاثاء لثلاث خلت من شوال سنة سبع وثلاثين ومئتين"[٤].

وفي أواخر سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٧م توفي الواثق بعد أن حكم خمس سنين وتسعة أشهر قاسَى فيها أهل السنة الكثير من الشدائد والمحن بسبب تشدده في امتحان

= ١٩٥٢-١٩٥٦م، ج٨، الترجمة (٢١٢٥)، وابن حبان، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٧٣م، ج٩، ص٢١٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام، ج١٥، ص٤١٩.

[١] البغوي، عبد الله بن محمد (ت ٣١٧هـ/ ٩٢٩م)، تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، تحقيق محمد عزيز شمس، الدار السلفية، بومباي، ١٩٨٨م، ص٥٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام، ج١٦، ص٤٤٤.

[٢] ترجمة أحمد بن نصر وأخباره في: ابن حبيب، المحبر، ص٤٩٠-٤٩٤، وابن قتيبة، المعارف، ص٣٩٣، والطبري، تاريخ، ج٩، ص١٣٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، الترجمة (١٧٣)، وابن زبر (ت ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠ه، ج٢، ص٥٠٩، وابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٨، ص٢١١.

[٣] هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق السراج نيسابوري الأصل، سكن بغداد، وهو أحد المحدثين الأثبات الثقات، وترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام، ج٢، ص٥٦-٦٢، والذهبي، سير، ج١٤، ص٣٨٨.

[٤] الخطيب، تاريخ مدينة السلام، ج٦، ص٤٠٥.

الناس بخلق القرآن، وولي بعده أخوه المتوكل على الله، وهو ابن ست وعشرين سنة[١].

## المتوكل ومظاهر رفع المحنة:

ليس لدينا معلوماتٌ مفصَّلةٌ عن موقفِه تُجاه أهل السُّنة في السنةِ الأُولى من حُكمِه، وإلى سنة **٢٣٤**هـ/**٧٤٨**م حينما أمَرَ برَفْع المِحنة، فقد استمَرَّ أحمد بنُ أبي دُؤاد في منصبِه قاضيًا للقضاة كما كان في عهدي المعتصم والواثق، وهو الشخصية التي أسهمت إسهامًا فاعلاً في نشر مبادئ الاعتزال والقول بخلق القرآن وامتحان الناس[٢] إلى أن فُلِجَ بعدَ خمسة أشهرٍ تقريبًا من تولِّي المتوكِّل الخلافَة في جُمادى الآخرة سنة **٢٣٣**هـ/**٨٤٨**م حيث يَذكُر أبو بكر محمدُ بن يحيى الصُّوليُّ أنّ المتوكّلَ كان "يوجبُ لأحمدَ بن أبي دُؤاد ويَستحِي أن يَنكُبَه، وإن كان يكرهُ مذهبَه لِما كان يقومُ به من أمرِه أيامَ الواثق[٣] وعَقْد الأمرِ له والقيام به بينَ الناس[٤]، فلمّا فُلِجَ أحمدُ بن أبي دُؤادٍ في جُمادى الآخرة سنةَ ثلاث وثلاثينَ ومئتَيْن أولَ ما وَلِي المتوكِّلُ الخلافةَ وَلّى المتوكلُ ابنَه محمدَ بنَ أحمدَ أبا الوليد القضاءَ ومظالمَ العسكر[٥] مكانَ

---

[١] الطبري، تاريخ، ج**٩**، ص**١٥٤**-**١٥٥**، وللمزيد عن المحنة ينظر:
Nawas , A. J., "The Mihna of 218 A.H./ 833 A.D. Revisitid. An Emperical Study", JAOS 116 (1996), pp. 698 – 708 .

[٢] ترجمة أحمد بن أبي دؤاد في الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج**٥**، ص**٢٣٣**، وابن خلكان: وفيات الأعيان ج**١**، ص**٨١**، والذهبي: سير أعلام النبلاء ج**١١**، ص**١٦٩**.

[٣] كانت العلاقة بين المتوكل والواثق متوترة، وقد غضب عليه الواثق، فوسط المتوكل أحمد بن أبي دؤاد ليكلم الواثق في شأنه ويصلح أمره معه فقام ابن أبي دؤاد في هذا الأمر خير قيام وألح على الواثق فيه (الطبري: تاريخ ج**٩**، ص**١٥٧**).

[٤] كان ابن أبي دؤاد ممن عمل على ترشيح المتوكل، وهو الذي ألبسه الطويلة وعممه وقبله بين عينيه، وقال له: السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، كما يذكر الطبري: تاريخ ج**٩**، ص**١٥٤**، وذكر أنه هو الذي لقّبه "المتوكل على الله" (تاريخ ج**٩**، ص**١٥٥**).

[٥] العسكر، يعني: سامراء.

أبيه"[١]، فهذا النصُّ يدُلُّ على استمرارِ العلاقةِ الحَسَنة معَه في هذا الوقتِ بحيثُ يُكرِمُه فيُولِي ابنَه المناصبَ التي كان يتولاها[٢].

وتربِطُ بعضُ المصادر رَفْعَ المِحنة بولاية المتوكِّل، فيَنقُلُ الذّهبيُّ عن خليفةَ بن خَيّاط (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م) قوله: "استُخلِف المتوكِّل، فأظهَرَ السُّنة، وتكلّم بها في مجلسِه، وكتَبَ إلى الآفاق برَفْع المِحنة، وإظهارِ السُّنة وبَسْطِها ونَصْرِ أهلها"[٣]، وقال المسعودي: "ولمّا أفضَتِ الخلافةُ إلى المتوكِّل أمَرَ بتَرْك النظر والمُباحثةِ في الجدال والتَّركِ لِما كان عليه الناسُ في أيام المعتصِم والواثقِ والمأمون، وأمَرَ الناسَ بالتسليم والتقليد، وأمَرَ شيوخَ المحدِّثين بالتحديثِ وإظهار السُّنة والجماعة"[٤].

وهذه الأقوالُ مُجمَلة، فالثابتُ أنَّ قيامَ المتوكِّل برَفْع المِحنة كان في سنة ٢٣٤هـ/٧٤٨م، أي: بعدَ سنة أو أكثرَ من تولِّيه الخلافةَ في أواخِر سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٧م، يقولُ محمدُ بن يحيى الصُّولي: "في سنة أربع وثلاثينَ ومئتَيْن نَهى المتوكِّلُ عن الكلام في القرآن، وأشخَصَ الفقهاءَ والمحدِّثين إلى سُرَّ مَن رأى، منهم القاضي التَّيميُّ البَصْري[٥]، ومحمدُ بن عبد المِلك بن أبى الشوارب[٦]، وابنا أبى

---

[١] الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص١٢٩-١٣٠.

[٢] توفي أبو الوليد سنة ٢٣٩هـ/٨٥٤م قبيل أبيه أحمد الذي توفي في المحرم من سنة ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م (الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٢٥٢).

[٣] الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٩٧، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٣١، ولم أقف على هذا القول في كتب خليفة بن خياط المطبوعة.

[٤] المسعودي، مروج الذهب ج٤، ص٣.

[٥] هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد الله القرشي التيمي المعمري أبو إسحاق البصري المتوفى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٥م، قال الخطيب البغدادي: "ورد بغداد لما أشخصه المتوكل ليوليه القضاء، وحدث بسر من رأى" (الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٧٩، المزي: تهذيب الكمال ج٢، ص١٧٦).

[٦] محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي، أبو عبد الله البصري، أحد شيوخ محمد بن جرير الطبري، توفي بالبصرة سنة ٢٤٤هـ/٨٥٨م (أبي أبي حاتم: الجرح والتعديل ٨/الترجمة ١٨،=

شَيْبة[١]، ومُصعَبٌ الزُّبَيري[٢]، فأمَرَهم أن يُحدِّثوا بسُرَّ مَن رأى، ووصَلَهم"[٣]، وقال الذهبيُّ في حوادثِ سنة ٢٣٤هـ/٨٤٨م من "تاريخ الإسلام": "وفيها أظهَرَ السُّنةَ المتوكلُ في مجلِسه وتحدَّث بها، ورَفَع المِحنةَ، ونَهى عن القول بخَلْق القرآن، وكَتَب بذلك إلى الآفاق، واستَقْدمَ المحدِّثينَ إلى سامَرّاء، وأجْزَل عطاياهم وأكرَمَهم، وأمَرَهم أن يحدِّثوا بأحاديثِ الصِّفاتِ والرؤية، وجلسَ أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبة في جامع الرُّصافة، فاجتَمَع له نحوٌ من ثلاثينَ ألفَ نفس، وجلسَ أخوه عثمانُ بن أبي شَيْبة على مِنبَرٍ في مدينة المنصور فاجتَمع إليه أيضًا نحوٌ من ثلاثينَ ألفًا، وجلسَ مُصعَبٌ الزُّبَيريُّ وحَدّث، وتوفَّر دعاءُ الخَلْق للمتوكل، وبالَغوا في الثناءِ عليه والتعظيم له ونَسُوا ذنوبَه حتى قال قائلُهم: الخلفاءُ ثلاثة: ابو بكرٍ الصدِّيق يومَ الرِّدة، وعُمرُ بنُ عبد العزيز في ردِّ المظالم، والمتوكلُ في إحياءِ السُّنة وإماتةِ التجهُّم"[٤].

=ابن حبان: الثقات ج٩، ص١٠٢، الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٩٦، المزي: تهذيب الكمال ج٢٦، ص١٩، الذهبي: سير أعلام النبلاء ج١١، ص١٠٣).

[١] هما أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي صاحب "المسند" و"المصنف"، من كبار المحدثين، توفي سنة ٢٣٥هـ/٨٤٩م (الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٢٥٩، الذهبي: تاريخ الإسلام ج٥ ص٨٥٥، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص١٢٢). وأخوه عثمان بن محمد بن أبي شيبة الكوفي أحد المحدثين الثقات الذين أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، توفي في محرم سنة ٢٣٩هـ/٨٥٣م (الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص١٦٢، المزي: تهذيب الكمال ج١٩، ص٤٧٨، الذهبي: سير أعلام النبلاء ج١١، ص١٥١).

[٢] هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الزبيري المدني، سكن بغداد وحدث بها وبسامراء عن مالك بن أنس وغيره، وكان إمامًا ثقةً كبيرًا، توفي في شوال سنة ٢٣٦هـ/ ٨٥١م (الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٣٨، المزي: تهذيب الكمال ج٢٨، ص٣٤، الذهبي: تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٤١، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٣٠).

[٣] الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٩٦-٥٩٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٢٣٥، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص١٠٤.

[٤] الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٧٤٦، وأصل الخبر في: الخطيب، تاريخ ج١١، ص٢٦١ نقلاً عن المؤرخ البغدادي محمد بن عرفة المعروف بنفطوية، ونص ابن عرفة هذا نقله ابن الجوزي في المنتظم ج١١، ص٢٠٦، وغيره.

إنَّ ما ذكره الذهبي مجملاً منقولٌ من قول محمد بن عرفة المعروف بنفطوية وهو رأي أكثر المؤرخين الذين ذكروا المتوكل؛ فقد قال محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: "اشهد عليَّ: إني جعلتُ دُعائي في المشاهد كلها للمتوكل، وذلك أنَّ صاحبنا عمر بن عبد العزيز جاء الله به برد المظالم، وجاء الله بالمتوكل برد الدين"(١).

وقال محمد بن إبراهيم التيمي البصري قاضي البصرة المتقدم ذكره: "الخلفاء ثلاثة: أبو بكر يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم من بني أمية، والمتوكل في محو البدع، وإظهار السنة"(٢).

**دوافع رفع المحنة:**

لا شكَّ أنّ الدوافعَ التي حَدَتْ بالمتوكّل إلى اتخاذِ مثل هذه الخُطوة هي دوافعُ سياسيّةٌ بَحْتة، إذ وَجَد أنّ من مصلحة الدَّولة التصالُحَ معَ تيّار أهل السُّنة الدِّيني، وهو تيارٌ قويٌّ له تأثيرُه الكبيرُ في العامة، وكَسْبه إلى جانبِه، يقولُ الأستاذ فهمي جَدْعان: "وعلينا أن نُقرِّرَ بوضوح تامّ أنه ما كان للمتوكل إلّا أن يكونَ رجُلَ دولة ومُلْكٍ أولًا وآخرًا، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ خلفاءِ بني العبّاس السابقين، وبخاصةٍ المأمونَ الذي قَدَّر ـ وكان في تقديره مصيبًا ـ أنَّ السياسيَّ لا يمكنُ أن يَخضعَ إلّا لمنطقٍ واحد هو منطقُ الدَّولة أو منطقُ المُلك، وأنّ كلَّ مبدأ آخَرَ أو فعاليةٍ أخرى ينبغي أن تُردَّ إليه. ولم يَجِدْ أحدٌ من خُلفائه الأقربين، المعتصم والواثِق والمتوكل، عن ذلك قِيدَ شَعْرة، وما بَدا غيرَ ذلك لم يكنْ إلّا مجرَّد "ظاهرٍ" يُخفي تحتَه أمرًا لا يَشُذُّ عن القاعدة، وهُو أنّ منطقَ الدَّولة محكومٌ بماهيّة السياسيِّ في الدَّولة، وأنَّ الجَدَليّةَ التي تَحكُم السياسيَّ والدِّينيَّ هي جَدَليّةٌ لا تقومُ على صراع الغاياتِ فحسبُ، وإنّما على الصِّراع من أجل السيادةِ أيضًا"(٣).

(١) الخطيب: تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٩٧.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج١٢، ص٣٢.

(٣) جدعان، فهمي، المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام، ط٣، بيروت، ٢٠١٤م، ص٣٢١.

أما ما ذُكر عن نكبته لابن أبي دؤاد وولده أبي الوليد محمد سنة ٢٣٧هـ/٨٥١م فلم يكن سببه تاريخ ابن أبي دؤاد في نصرة الاعتزال ومحاربة أهل السنة من المحدثين ونحوهم والتضييق عليهم، إذ كان ابن أبي دؤاد قد فُلِج منذ سنة ٢٣٣هـ/٨٤٨م وكان حسن الرأي فيه حتى أنّه عيّن ولده أبا الوليد محمدًا في منصبه، وإنما كانت النكبة من أجل تحصيل أموالهم التي بلغت حدًّا مرتفعًا، كما يظهر ذلك جليًّا من النص الذي ذكره الطبري في تاريخه حين قال في حوادث سنة ٢٣٧هـ المذكورة:

"وفيها غضب المتوكّل على ابن أبي دؤاد، وأمر بالتوكيل على ضياع أحمد بن أبي دؤاد لخمس بقين من صفر، وحُبِسَ يوم السبت لثلاث خَلَوْن من شهر ربيع الأول ابنه أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد في ديوان الخراج، وحبس إخوته عند عبيد الله بن السري خليفة صاحب الشرطة، فلما كان يوم الاثنين حمل أبو الوليد مئة ألف دينار وعشرين ألف دينار وجواهر بقيمة عشرين ألف دينار، ثم صُولح بعد ذلك على ستة عشر ألف ألف درهم، وأشهد عليهم جميعًا ببيع كل ضيعة لهم، وكان أحمد بن أبي دؤاد قد فُلِج، فلما كان يوم الأربعاء لسبع خَلَوْن من شعبان، أمر المتوكل بولد أحمد بن أبي دؤاد، فحُدِروا إلى بغداد"[1].

ومن أجل توضيح صورة التوجُّه السياسيِّ في تصرُّفاتِ الخليفة المتوكل، أرى منَ المُفيد أن أشيرَ إلى معالجتِه لبعض الأحداثِ والشخصيّاتِ حَسَب ما تقتضيه المصلحةُ السِّياسيّة، وأسوقَ لذلك مَثَلَيْنِ مُهمّيْنِ لهما نظائر، أولُهما: موقفُه من أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ ومحاولةُ إنزال جثّتِهِ المصلوبة بسامَرّاءَ ورأسِه المعلَّق ببغداد، وثانيهما: موقفُه من أحدِ كبار تيّار أهل الحديثِ هو أحمدُ بن حَنْبل.

[1] الطبري: تاريخ ج٩، ص١٨٩.

أمّا الأولُ فيُلاحِظُ الباحثُ أنّ إنزالَ جثةِ أحمدَ بن نَصْر الخُزَاعيِّ لم يحدُثْ إلّا بعدَ مرور خمس سنواتٍ على خلافتهِ، معَ أنه أعلَن الكفَّ عن المحنة بعدَ سنة أو أكثرَ قليلاً من تولِّيه الخلافة، حيث أمَرَ المتوكلُ بتسليم الجُثّة في عيد الفطر من سنة **٢٣٧هـ/ ٨٥٢م**، فما الذي جَعلَه يتأخرُ كلَّ هذه المدة؟ يقول الطّبري: "وقد كان المتوكلُ لمّا أفضَتْ إليه الخلافةُ نَهَى عن الجدال في القرآن وغيرِه، ونَفَذت كُتُبه بذلك إلى الآفاق، وهَمَّ بإنزال أحمدَ بن نَصْر عن خَشَبته، فاجتَمع الغَوْغاءُ والرِّعاعُ إلى موضع تلك الخَشَبة وكَثّروا وتكلّموا، فَبلَغ ذلك المتوكلَ، فوَجَّه إليهم نَصْرَ بن اللَّيث، فأخَذ منهم نحوًا من عشرينَ رجلاً فضَرَبهم وحَبَسَهم، وتَرَك إنزال أحمدَ بن نَصْر من على خَشَبته لِما بلَغه من تكثيرِ العامة في أمرِه، وبقي الذين أُخذوا بسببِه في الحبس حينًا، ثم أُطلقوا"[١].

إذنْ أصبحَ واضحًا أنّ أحمدَ بن نَصْر ما زال يتمتعُ بشعبيّة كبيرة حَسَب لها المتوكّلُ حسابَه، ورأى أنَّ من المصلحة إبقاءَ الجسدِ مصلوبًا والرأسِ منصوبًا مدةً أخرى، ليبيِّنَ قوّةَ السُّلطة، وأنّه وإن أوقَف المحنةَ، فإنه ظَلَّ يراقبُ الرأيَ العامَّ بحذر.

وحينَما أمَرَ بإنزالِ الجُثة والرأسِ وتسليمِهما إلى ذَويه، كان يومُ دفنِه يومًا مشهودًا اجتمعَ الخَلْقُ للصّلاة عليه وتشييع جنازتِه، وكان المتوكلُ يتابعُ تفاصيلَ ذلك، وكَتَب إلى نائبِه ببغدادَ محمد بن عبد الله بن طاهر بمَنْع العامّة منَ الاجتماع والحركة في مثل هذا وشِبهِه[٢]. وقد شاهَدَ هذه الحادثةَ عالمٌ أندَلُسيٌّ كان يومَئذٍ ببغدادَ هو: أبو زكريا يحيى بنُ عُمر بن يوسُف الكِنانيُّ الأندَلُسيُّ الفقيه المالكيُّ (ت **٢٨٩هـ/ ٩٠٢م**)[٣]، نَقَله عنه المؤرِّخُ أبو العرب القَيْرواني، قال: "ذَكَر يحيى بنُ عُمر أنه

---

[١] المصدر نفسه ج٩، ص١٩٠.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨م، ج٢، ص٢٢٩، الحميدي،=

قال: دَخَلتُ بغدادَ وأحمدُ بنُ نَصْر مصلوبٌ، وقد جُعل رأسُه على خَشَبة في رَحْبةٍ كبيرة عندَ دارِه، وكان يَخْضِبُ بالحِنّاء، وسمع علمًا كثيرًا وحديثًا، وكانت جثتُه بسُرَّ مَن رأى. فلمّا خَرج جعفرٌ المتوكُل إلى المُصَلّى ليُصلِّي في المُصلّى ومَرّ بجُثتِه على الخَشَبة أمَرَ أن تُبعثَ جثتُه إلى أهلِه، فلمّا جاءوا بجُثّتِه أنزَلوا الرأسَ ثم صَيَّروه معَ الجُثّة ثم غَسَلوه ونَدَفوا القُطنَ وجَعلوه تحتَه وفوقَه وجَعَلوا العظامَ مع الرأس، ثم دَفنوه بالقُطْن، فحَضَر جنازتَه ناسٌ كثيرٌ وخَرجوا به إلى موضع واسع من كثرةِ الخَلْق. قال يحيى بنُ عُمر: قال لي بعضُ أهل بغدادَ لمّا صَلّينا عليه: بعدَ سبع سنين، يريد: مَن قَتْلِه. قال يحيى بنُ عمر: كنتُ ممن صَلّى عليه"[1]. وقد كَتَب صاحبُ البريد ببغدادَ إلى المتوكِّل بخبَر العامّة وما كان مَن اجتماعِها وتمسُّحِها بالجنازة، وبخَشَبة رأسِه[2].

وأمّا الثاني فإنّ المتوكِّلَ، على الرُّغم من رَفْع المحنة، لكنه ظَلّ يتوجَّسُ خِيفةً من أحمدَ بن حَنْبل إمام أهل الحديث يومئذٍ، وفي عهدِه اتُّهم أحمدُ بأنه يُخفي عَلَويًّا في منزلِه يريدُ أن يُخرجَه ويُبايعَ عليه، ودَهَمت المخابراتُ بيتَه (صاحبَ الخَبَر) وأطلعَتْه أنه وَرَد على المتوكِّل أنّ عندَه عَلَويًّا قد خَبّأه، فأنكَر الإمامُ أحمدُ وبيَّن لهم أنّ هذا غيرُ صحيح وأنه يَرى السمعَ والطاعةَ للمتوكِّل "في عُسري ويُسري، ومنشَطي ومكرَهي"، وأنه ليدعو اللهَ له بالتَّسديد والتَّوفيق في اللّيل والنهار، ثم حُلِّف

=محمد بن فتوح (ت ٤٨٨هـ/١٠٩٥م)، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م، الترجمة (٩٠١)، عياض، عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ/١١٤٩م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق مجموعة محققين، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٩٨٣م، ج٤، ص٣٥٧، الضبي، أحمد بن يحيى (ت ٥٩٩هـ/١٢٠٣م)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق كوديرا، مدريد، ١٨٨٤م، الترجمة (١٤٨٤).

[1] التميمي، أبو العرب محمد بن أحمد (ت ٣٣٣هـ/٩٤٥م)، المحن، تحقيق عامر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م، ص٢٦٩-٢٧٠.

[2] الطبري، تاريخ ج٩، ص١٩٠.

بالطَّلاق ثلاثًا بناءً على أوامرِ المتوكل، فحَلَف، ثم فَتَّشوا منزلَه تفتيشًا دقيقًا، ولم يعثُروا على شيء[١]. مما يدُلُّ على علاقةٍ متوتِّرة بينَ أحمدَ وبينَ السُّلطة السِّياسيّة.

وبعدَ أيام بَعَث إليه المتوكّلُ مالًا، فأبَى أن يقبلَه، ثم نُصح بقَبولِه لئلاّ يُفسَّرَ رفضُه بأنه خروجٌ على السُّلطة، فحينَئذٍ قَبِلَها، لكنه فَرَّقها في فَجْر اليوم التالي ولم يُبقِ منها درهمًا واحدًا. ومعَ ذلك، وَجَّه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ إلى أحمدَ الأوامرَ بأنِ "الزَمْ بيتَك ولا تخرُجْ إلى جماعةٍ ولا جُمُعة، وإلّا نَزَل بك ما نَزَل بك أيامَ أبي إسحاق"[٢]، وهذا يعني: إقامةً جَبْريّةً.

ولم يكتفِ المتوكِّلُ بذلك، بل أمَرَ بجلبِه إلى سامَرّاءَ سنةَ **٢٣٧هـ/ ٨٥٢م** ولم ينفَعْ تعلُّلُ الإمام أحمدَ بالضَّعف والمَرَض، فقد كان أمرُ المتوكِّل حاسمًا في ذلك، بحيث اضْطُرَّ نائبُ بغدادَ عبدُ الله بن إسحاقَ بن إبراهيمَ أن يُوجِّه مجموعةً من الجنود تُرابطُ على بابِ بيتِ الإمام أحمدَ عدّةَ أيام إلى أنْ تَهيّأَ للخروج، فخَرج يَصحَبُه ابناه: صالحٌ وعبدُ الله وعمُّه إسحاقُ بن حَنْبل، فأُنزِلوا بدار إيتاخ، فلمّا عَرَف أحمدُ، رَفَض المبيتَ فيها وطَلَب أن تُكرَى له دار، وأصَرَّ على ذلك، فتحوّلَ منها إلى دار اكتُرِيَتْ له، قال عمُّه: "وكانت تأتينا في كلِّ يوم مائدةٌ فيها ألوانٌ يأمُر بها المتوكِّلُ والثلجُ والفاكهة وغيرُ ذلك، فما ذاق منها أبو عبد الله شيئًا، ولا نَظَر إليها"[٣].

وأدرك الإمامُ أحمدُ أنه حُوّل إلى سامَرّاءَ لأمرٍ ليس في مصلحتِه، لذلك كان موقفُه سلبيًا، فمَرِض وضَعُف ضعفًا شديدًا، وكان يُواصلُ الصَّوم، ومَكَث ثمانيةَ أيام لا يأكُلُ ولا يشرب. ثم وَجَّه إليه المتوكلُ بمالٍ عظيم فرَدّه، فقال له عُبيدُ الله بن

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٦٦-٢٦٧، وصاحب هذه الرواية هو ابن أخيه حنبل.

[٢] المصدر نفسه ج١١، ص٢٦٨-٢٦٩، والرواية عن ابنه صالح بن أحمد.

[٣] المصدر نفسه ج١١، ص٢٧٠.

يحيى بن خاقان[١]: فإنّ أميرَ المؤمنين يأمُرك أن تدفعَها إلى وَلَدِك وأهلِك، فقال: هم مُستَغْنون، فرَدّها عليه، فأخَذها عُبيدُ الله فقَسَمها على وَلَدِه، ثم أجرى المتوكُل على أهلِه ووَلَدِه في كلِّ شهر أربعةَ آلاف، فبَعَث إليه الإمامُ أحمد: إنّهم في كفاية، وليس بهم حاجة[٢].

وقد انزَعَج الإمامُ أحمدُ من أولادِه لأنهم قَبِلوا أخْذَ مالِ الدَّولة، وكان يقولُ لعمِّه: "إنّ أولادَنا إنّما يريدونَ أن يأكُلوا بنا"[٣]، وذَكَر ابنُه صالحٌ أنّ المتوكلَ أمَرَ أن تُشترى لهم دارٌ بسامَرّاء، فانزَعَج أحمدُ انزعاجًا شديدًا؛ لأنّ هذا معناه البقاءُ بسامَرّاء، وهو لا يريدُ ذلك، قال صالح: قال لي أبي: "لئن أقررْتُم لهم بشراءِ دارٍ لتَكونَنَّ القطيعةُ بيني وبينكم، إنّما يريدونَ أن يُصيّروا هذا البلدَ لي مأوًى ومسكنًا. فلم يزَلْ يَدفَعُ بشراءِ الدار حتى اندفع"[٤].

ويُلاحَظُ أن المتوكَّل لم يُقابْل أحمدَ طَوالَ مُكْثِه في سامَرّاء، إنّما طُلب منه أن يَرى ابنَه المعتزَّ بالله، ويقال: إنّ المتوكِّلَ وأُمَّه كانا وراءَ سَتْر، وهنا ذَكَرت أُمُّ المتوكِّل جُملةً في غاية الأهميّة عندمَا شاهَدَت الإمامَ أحمدَ حيث قالت لابنِها المتوكِّل: "يا بُنيّ، اللهَ اللهَ في هذا الرجل، فليس هذا ممَّن يريدُ ما عندَكم، ولا المصلحةُ أن تَحبِسَه عن منزلِه، فائْذَنْ له فلْيذهبْ"[٥]، وهي عبارةٌ تُنبئُ عن الغَرَض منَ استقدام الإمام أحمدَ إلى سامَرّاء.

---

[١] هو عبيد الله بن يحيى بن خاقان التركي أبو الحسن وزير المتوكل، توفي سنة **٢٦٣**هـ، وترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص**٣٦٧-٣٦٨**.

[٢] الذهبي، تاريخ الإسلام ج**٥**، ص**١٠٥٢**.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء ج**١١**، ص**٢٧١**.

[٤] الذهبي، تاريخ الإسلام ج**٥**، ص**١٠٥٥**.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء ج**١١**، ص**٢٧١**.

وما كان من المتوكِّل إلّا أن أذِنَ له بالانصراف، فانحَدر في زَوْرق إلى بغداد[١]، وبقي أحمدُ بعدَها مُنقطعًا في بيتِه مُمتنعًا منَ التحديثِ إلى حين وفاتِه في ربيع الأول سنة ٢٤١هـ.

وهكذا يظهرُ بجَلاءٍ أنَّ علاقةَ الإمام أحمدَ بالمتوكِّل لم تكنْ جيّدة، وكان كلُّ واحدٍ منهما حَذِرًا من الآخر، الشكوكُ تعملُ في نفسَيْهما في مدى جِدِّية أو إخلاص الواحدِ تُجاهَ الآخر، ومن ثَمّ فإنّ بقاءَ جثةِ أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ مصلوبةً في سامَرّاء، ورأسِه منصوبًا ببغدادَ خمسَ سنوات من عهدِ المتوكِّل، وتوجُّسَ الخلافة من أحمدَ بن حَنْبل ومُراقبتَها الشديدةَ له ومَنْعَه منَ التحديثِ ببغداد والاختلاطِ الواسع بالناس، كلُّها أمورٌ تشيرُ إلى أنَّ الصورةَ التي تُقدِّمُها الكتُب التاريخيةُ وكتُب التراجم للمتوكِّل كمُنقذٍ لأهل السُّنة فيها الكثيرُ من المبالغة، إنّما هي مصالحُ اقتضَتْها ظروفُ السِّياسة في مرحلةٍ منَ المراحل، وكان أحمدُ يعلمُ جيدًا الغايةَ من كلِّ هذا، فكان يقولُ وهُو بسامَرّاءَ والسُّلطةُ تحاولُ جاهدةً أن تُبقيَه فيها: "إنّما يريدونَ ألا أحدِّثَ، ويكونَ هذا البلدُ حَبْسي، وإنّما كان سببَ الذين أقاموا بهذا البلد لمّا أُعطوا فقَبِلوا، وأُمِروا فحَدَّثوا، واللهِ لقد تمنَّيتُ الموتَ في الأمر الذي كان، وإنّي لأتمنّى الموتَ في هذا وذاك"[٢].

لقد ظلت السُّلطة السِّياسيّة تحسُبُ كلَّ حساب لكلِّ تلك الآلافِ التي تلتفُّ حولَ الزُّعماء الدِّينيِّين، وكيف كانوا يُسيِّرونَهم ويؤثِّرون في عقولِهم ويُسيطرونَ على عواطفهم، فتجتمعُ الآلافُ المؤلَّفةُ حولَ جُثّة أحمدَ بن نَصْر الخُزَاعيِّ التي لم يبقَ منها إلّا بعضُ عظام، هنا أدركَتِ الدَّولةُ أنّ أمثالَ هذه التجمُّعاتِ الملتفّة حولَ هذه القيادات كانت تمثِّلُ خطرًا مُحدِقًا متناميًا على سُلطة الدَّولة، ومن ثَم جَرّبت، لفترةٍ من الزمن، أن تستغلَّ مسألةً دينيّةً معيَّنة لمكافحةِ هذا السلطان، ثم وَجَدت نفسَها مضْطَرةً أن تتَّخذَ موقفًا معاكسًا لِما اتَّخذتْه سابقًا لتحقيق الغَرَض نفسِه، إنّها لعبةُ السِّياسة ومنطقِ القوّة.

---

[١] المصدر نفسه ج١١، ص٢٧٢.

[٢] المصدر نفسه ج١١، ص٢٧٧.

**الخاتمة:**

قد لاحظ الباحث أنَّ الزعامة الدينية المتمثلة بالفقهاء والمحدثين لم تر كبير فرق بين الحكم في العهد الأموي والعباسي، ولذلك استمر التنازع على قيادة المجتمع بين القادة الدينيين والسياسيين، وكان من نتيجة ذلك وقوع اضطهاد في أيام المأمون والمعتصم والواثق، واستوجبت الأحوال السياسية في عهد المتوكل إلى نوع من المصالحة بين الزعامتين، ولم تكن لهذا الفعل دوافع دينية محضة كما ظن بعض المؤرخين حينما وصفوا المتوكل بأنه ناصر السنة ورافع المحنة.

وقد استغل أهل الحديث المحنة لتثبيت مذهب أهل السنة والجماعة مما أدى اضطرار الدولة الى إدانة الاعتزال.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولًا: المصادر:


- ابن الأثير، عز الدِّين علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، ١٢ج، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ/٩٦٧م) مقاتل الطالبيين، (تحقيق سيد أحمد صقر)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، التاريخ الكبير، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٨-١٣٦٢هـ.
- البغوي، عبد الله بن محمد (ت٣١٧هـ/ ٩٢٩م)، تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، (تحقيق محمد عزيز شمس)، الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٩٨٨م.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، أنساب الأشراف، ١٣ج، (تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.
- التميمي، أبو العرب محمد بن أحمد (ت٣٣٣هـ/ ٩٤٥م)، المحن، (تحقيق عامر سليمان العقيلي)، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط١، ١١ج، (تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ/ ٩٣٩م)، الجرح والتعديل، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبادي الدكن، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، الثقات، ٩ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٧٣م.
- ابن حبيب، محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ/ ٨٥٩م)، المحبّر، (تحقيق إيلزة ليخن شتيتر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

- الحميدي، محمد بن فتوح (ت٤٨٨هـ/١٠٩٥م)، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، (تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م.
- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، (٤٦٣هـ/١٠٧١م)، تاريخ مدينة السلام، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء، ٢٥ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وبشار عواد معروف وآخرون)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- ابن زَبْر، محمد بن عبد الله، (ت٣٧٩هـ/٩٨٩م)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ٢ج (تحقيق عبد الله الحمد)، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.
- ابن سعد، محمد بن سعد، (ت٢٣٠هـ/٨٤٥م)، الطبقات الكبير، ١١ج، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الصفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك، (ت٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، الوافي بالوفيات، ٢٩ج، (تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الضبي، أحمد بن يحيى، (ت٥٩٩هـ/١٢٠٣م)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (تحقيق كوديرا)، مدريد، ١٨٨٤م.
- عياض، عياض بن موسى بن عياض، (ت٥٤٤هـ/١١٤٩م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (تحقيق مجموعة محققين)، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٩٨٣م.
- ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد، (ت٤٠٣هـ/١٠١٣م)، تاريخ علماء الأندلس، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م)، المعارف، ط٢، (تحقيق ثروت عكاشة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (ت٧٤٢هـ/١٣٤١م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط٦، ٣٥ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- المسعودي، علي بن الحسين بن علي، (ت٣٤٦هـ/٩٥٧م)، التنبيه والإشراف، (تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي)، دار الصاوي، القاهرة، د.ت.

## ثانيًا: المراجع العربية:

- جدعان، فهمي، المحنة بحث في جدلية الدِّيني والسياسي في الإسلام، (ط٣)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤م.
- الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، وزارة الشباب، عَمّان، ١٩٩٥م.
- العبيدي، محمود، موقف علماء أهل السنة من السلطة السياسية في العصر العباسي الأول، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠١٧م.

## ثالثاً: الدوريات الأجنبية:

Nawas , A. J., «The Mihna of 218 A.H./ 833 A.D. Revisitid. An Emperical Study», JAOS 116 (1996), pp. 698 – 708